إستيلاء العسكر على السلطة .. سيناريو واحد في كل البلاد والعصور

الثلاثاء 4 مارس 2014 12:03 م

الاستجابة للثورات الشعبية والخضوع لإرادة الجماهير والحفاظ على البلاد من الانقسام هي التفسيرات المفضلة لدى العسكريين لتبرير استحواذهم على السلطة عبر الانقلابات العسكرية وإطاحتهم بالحكومات المنتخبة، ليس هذا فحسب فغالبًا ما يرسل العسكريون إلى شعوبهم رسائل مفادها أنهم ليسوا حريصين على السلطة وأنهم رعاة الحرية والديمقراطية وحماة البلاد من استبداد الحكومات المنتخبة ومنقذي الشعوب من أخطائها.

يمر طريق العسكريين إلى السلطة بسلسلة من الإجراءات والخطوات التي تتخذ طابعًا واحدًا في أغلب الانقلابات العسكرية ضد الحكم المدني، ويبدو أن نمط الحياة العسكرية التي تفتقد إلى التجديد والخيال جعل أداء العسكريين نمطيًا ومتشابهًا إلى حد كبير فيما يتعلق بتدخلهم فى الشأن السياسى.

مما دفع كثير من المحللين إلى القول بأن الانقلابات العسكرية على الحكم المدني جميعها متشابهة وأن طريقة استيلاء العسكريين على السلطة من خلالها نمطية ومكررة

يمر طريق الانقلابات العسكرية على المدنيين
بعدة مراحل متتالية أو متداخلة

استغلال العسكريين لحلفائهم في تشويه نظام الحكم المدني وإبراز مثالبه وأخطائه، ثم تصدير صور مبالغ فيها عن أخطار تمس الوحدة الوطنية والأمن القومى للبلاد

الاستيلاء على السلطة بالقوة وإحكام التشبث بمراكز القوى.

يميل قادة الانقلابات لعسكرية إلى تصدير وجوه أخرى غالبًا ماتكون مدنية إلى مراكز السلطة لينفوا بذلك عن أنفسهم شبهة المصلحة والطمع فى السلطة

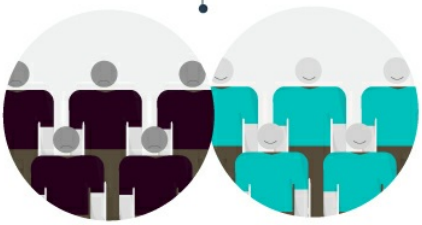

يلي ذلك شيطنة المعارضة السياسية واستخدام فكرة فاشية لتصنيف الناس إلى فريقين مع وضد؛ بحيث يكون أحد الفريقين هو نموذج المواطن المثالي الواعي والمخلص لبلاده، أما الفريق الاخر فيكون إما جاهلاً مغيبًا فمصيره التجاهل أو خائنًا عميلاً فمصيره البطش والعقاب.

في تلك اللحظة يبدأ القمع الدموي والوحشي للمعارضين، كما تبدأ بالتزامن عملية تصفية الخصوم السياسيين، بل تمتد التصفية غالبًا إلى المنافسين المحتملين على السلطة حتى وإن كانوا من حلفاء الأمس، وتعمد السلطة في هذه المرحلة إلى زيادة الاضطرابات الأمنية والاقتصادية لتوظيفها كمبررات لزيادة القمع

ثم كتمهيد لظهور قائد الانقلاب البطل المخلص مرة أخرى مجبرًا على استكمال دوره الوطني مدفوعًا بإرادة الجماهير وضغوطها.

الانقلاب العسكري في شيلي

بقيادة أوجستو بينوشيه

وصل
سيلفادور الليندي

عام
1970
مرشح التحالف الشعبي اليساري إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية

بعد 3 محاولات فاشلة للوصول إلى السلطة التى يسيطر عليها الحزب الديمقراطي المسيحي المدعوم من الجيش ذو التوجهات اليمينية والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

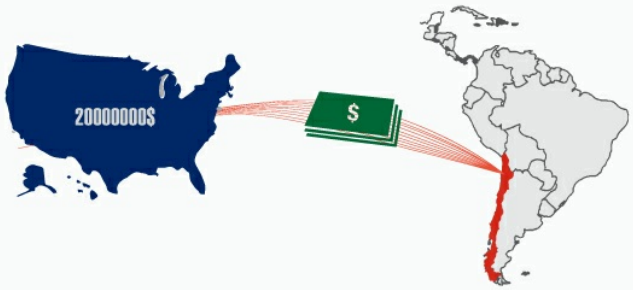

وصل الليندى إلى السلطة رغم معارضة الولايات المتحدة الشديدة لوصول مرشح يساري إلى السلطة فى بلد كانت تعتبرها الولايات المتحدة باحتها الخلفية لدرجة ان الولايات المتحدة دفعت مبلغ 20 مليون دولار عام 1970 لدعم وصول المرشح اليميني إدواردو فيري إلى السلطة

كما تورطت الولايات المتحدة في التدبير لمقتل وزير الدفاع التشيلى رينيه شنايدر الذي كان مصرًا على دعم الليندي وإجراء انتخابات نزيهة

كما جاء في وثائق نُسِبَت إلى وزير الخارجية الأمريكى وقتها هنرى كسينجر ونشرت لاحقًا في عام 1999.

وصل الليندى إلى السلطة وشرع في إجراء إصلاحات اقتصادية شملت تأميم المنشات الاقتصادية ومراجعة عقود الشركات الأجنبية وإعادة توزيع الأراضي وزيادة الضرائب على رجال الأعمال.

وبدأ اليمينيون رحلة عرقلة جهود الليندى عبر إضرابات فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات كان آخرها إضراب سائقي الشاحنات الذي ظل مستمرًا حتى لحظة إعلان الانقلاب.

من جانبها قامت الولايات المتحدة بتقليص معوناتها الاقتصادية إلى شيلي من 80 مليون دولار إلى أقل من 4 ملايين دولار كما مارست ضغوطًا على البنك الدولي لمنعه من تيسير القروض لصالح الحكومة فى تشيلى

وفى سبتمبر عام 1973 أعلت وزير الدفاع أوجستو بينوشيه – الذي عينه الليندي سابقًا – انقلابه، ونظرا لتمسك الليندى بشرعيته ورفضه التسليم للانقلاب حاصر بينوشيه قصر ليمونيدة الرئاسي بالدبابات وقصفه بالطائرات ثم أمر المشاة باقتحامه لتظهر بعد ذلك جثة الليندى وبجانبها مسدسه الخاص المهدى إليه من الزعيم الكوبي فيدل كاسترو.

أعلن بينوشيه أنه لم يكن ليسمح لحكومة الليندى الاشتراكية أن تستمر في حكم البلاد بعدما تسببت في انقسام مجتمعي وتبنت سياسات شيوعية أدت إلى تدهور اقتصادي، كما تسبب وجودها بتأثر علاقات شيلى بأصدقائها والمعنيّ بالطبع الولايات المتحدة.

عطل بينوشيه الدستور وحل البرلمان وشكل الوحدة الوطنية للاستخبارات "وهي أشبه بجهاز أمن الدولة فى مصر "، كما شكل مجلسًا للسلطة مكون من 5 أفراد وأعلن عن عدم رغبته في الاستئثار بالسلطة قبل أن يتراجع عن ذلك تحت دعاوى المصلحة الوطنية وتهديدات الأمني القومى ويعلن نفسه رئيسًا للبلاد دون انتخابات ويرقي نفسه إلى رتبة الجنرال الأعظم

قوافل الموت

وشرع بينوشيه في مطاردة خصومه السياسيين عبر

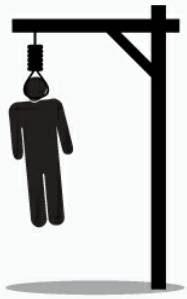

حيث أعدم بينوشيه 75 شخصًا من معارضيه خلال شهر واحد، كما دبر حادثة اغتيال للمرشح اليميني إدواردو فيري رغم تأييد الحزب الديمقراطي المسيحي للانقلاب واستعداده للمشاركة في السلطة، وبذلك تخلص بينوشيه من حلفائه بعد أن تخلص من خصومه حتى يضمن لنفسه الانفراد بالسلطة.

وقتل بينوشيه أكثر من 3000 شخص من معارضيه في مذابح جماعية كان أشهرها مذبحة إستاد سانتياجو ضد العمال المضربين عن العمل؛ حيث جمعهم في ساحة الإستاد وأمر قوات الجيش بفتح النار عليهم مباشرة.

وأصدر بينوشيه دستورًا جديدًا للبلاد عام 1980 "بعد 7 أعوام من حكم البلاد بدون انتخابات" حدد فيه مدة الرئاسة بثمان سنوات تبدأ من لحظة إقرار الدستور "وبذلك ضمن الحكم لنفسه 8 سنوات إضافية"، يجرى بعدها استفتاء على شخصه ثم انتخابات رئاسية فى حال جاءت نتيجة الاستفتاء بالرفض، كما أضاف بينوشيه مادة في الدستور التشيلي تتيح له عضوية دائمة في مجلس الشيوخ حال تخليه عن الرئاسة ليحصن نفسه من الملاحقة القضائية.

وفي عام 1988 أُجبِر بينوشيه على إجراء استفتاء نزيه والخضوع لنتيجته في أعقاب هبة شعبية واسعة، قبل أن يتم لاحقًا تعديل الدستور بما يسمح بمحاكمته في 300 قضية، وتُوفِّيَ بينوشيه عام 2006 قبل أن يقضي العقوبات المقررة بشأن الجرائم التي ارتكبها

انقلاب حافظ الأسد
في سوريا

استولى حزب البعث على السلطة في سوريا في انقلاب الذي عُرِفَ فيما بعد باسم **ثورة الثامن من آذار**، أعيد بعدها الرائد حافظ الأسد إلى الخدمة من قبل صديقه ورفيقه في اللجنة العسكرية مدير إدارة شئون الضباط آنذاك المقدم صلاح جديد ورُقِّيَ بعدها في عام 1964 إلى رتبة لواء دفعة واحدة وعُيِّنَ قائدًا للقوات الجوية والدفاع الجوي.

وبدأت اللجنة العسكرية بتعزيز نفوذها وكانت مهمة حافظ الأسد آنذاك توسيع شبكة مؤيدي وأنصار الحزب في القوات المسلحة، وتم تشكيل أول حكومة بعثية برئاسة صلاح البيطار، وتوالت بعدها انقلابات البعثيين ضد بعضهم البعض؛ حيث أطيح برئيس الدولة الفريق **"أمين الحافظ"** وأنصاره من أعضاء القيادة القومية لحزب البعث، الذين أُطلِقَ عليهم **"اليمين العفن"** فى إطار حملة إعلامية شوهت صورتهم وسهلت عملية الإطاحة بهم.

واستلم السلطة رجل سورية القوي في ذلك الوقت اللواء "صلاح جديد" الذى عَيَّن رئيسًا مدنيًّا يدعى **نور الدين الأتاسى** كواجهة للحكم المدني كما عيّن جديد صديقه اللواء الطيار حافظ الأسد في منصب وزير الدفاع،

وسرعان ما بدأت تدب بينه وبين رفيق دربه صلاح جديد بعد أن حمل جديد الأسد مسئولية الهزيمة في حرب 1967 بصفته وزيرًا للدفاع وبسبب إحجام الأسد عن توجيه سلاح الجو السورى لدعم نظيره الأردني خلال الحرب.

وتفاقمت الخلافات ووصلت ذروتها مع أحداث «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970،

حين أرسل صلاح جديد الجيش السوري لدعم الفلسطينيين، لكن «الأسد» امتنع عن تقديم التغطية الجوية للجيش وتسبب في إفشال مهمته، على إثر ذلك قام صلاح جديد بعقد اجتماع للقيادة القطرية لحزب البعث والتي قررت بالإجماع إقالة «الأسد» ورئيس الأركان مصطفى طلاس، لكنه لم ينصع للقرار

وقاد انقلابًا عسكريًا على رفيق دربه «جديد» ورئيس الجمهورية نورالدين الأتاسي في 16 نوفمبر 1970.

وأطلق الأسد على انقلابه اسم **الحركة التصحيحية**، وأعلن أن هدفها إحداث إصلاحات جوهرية في سياسات حزب البعث بالسير نحو الديمقراطية وإعادة تأهيل الجيش للقيام بدوره في حرب التحرير، وكبرهان على صدق نواياه قام بتنصيب **أحمد حسن الخطيب كرئيس مدني**.

وخلال هذه الفترة بدأت المسيرات تنطلق في شوارع سوريا مطالبة الأسد بالترشح للرئاسة، وبدأ الفنانون في الحشد لصالح زعيمهم بأغاني تعبوية أبرزها أغنية "تسلم يداك" التي كنت تقول "تسلم يداك يا معلم .. قود السفين يامعلم"، وأمام هذا الضغط الشعبى لم يجد الأسد بدًا من الاستجابة لإرادة الجماهير بإقالة الرئيس المؤقت وتنصيب نفسه رئيسًا للبلاد في فبراير 1971.

واستغل الأسد احتلال إسرائيل للجولان – الذي كان هو ذاته أبرز المتسببين فيه - في قمع معارضيه، فالمعارض للقائد والزعيم في هذه الحالة يتم تصنيفه فورًا على أنه من الخونة والطابور الخامس المتحالفين مع العدو، فاستخدم القمع الوحشي والإعدامات الغير مبررة وفُتحت السجون على مصراعيها.

وألقى الأسد بخصومه - الذين كانوا رفاق الأمس - في سجن المزة؛ حيث أطاح بصديقه السابق صلاح جديد وأودعه السجن الذي تُوفِّى فيه بعد نحو ثلاثة وعشرين عامًا من الاعتقال بدون محاكمة.

وكانت فترة حكم الأسد الأب من أكثر الفترات دموية في تاريخ سوريا

وكانت أبرز معالمها

مجزرة حماة

التي استهدف بها قمع معارضيه خصوصًا من الإخوان المسلمين عبر قصفهم بالطائرات لمدة 27 يومًا متواصلة في فبراير 1982، وهي المجزرة التى راح ضحيتها بين **30 إلى 40 ألف سوري**

على خلفية اتهام الأسد لمعارضيه بالإرهاب وتدبير أعمال عنف واغتيالات منها محاولة اغتاله هو شخصيًا، ورغم أن أي جهة لن تثبت تورط معارضي الأسد في ارتكاب الجرائم التي وجهها إليهم إلا أنه استصدر حكمًا قضائيًا بإعدام كل من يثبت انتماؤه إلى الإخوان المسلمين؛ حيث تم إعدام 652 فردًا منهم قبل أن يخوض حربه ضد حماة.

وظل الأسد قابضًا على السلطة في سوريا حتى حانت وفاته في شهر يونيو عام 2000، وبعد وفاته تم تعديل الدستور السوري بما يسمح بتمرير السلطة إلى ولده بشار الأسد.

جمـال عبـدالنـاصـر
وانقلاب يوليو1952

هو الانقلاب العسكري الذي قام به

الضباط الأحرار

في مـصـر بقيـادة البكباشـي **جمـال عبدالناصـر** وأطـاح فيه بحكومة الملك فاروق، والذي لاقى ترحيبًا شعبيًا في مصـر وعُـرِف في التاريـخ المصرى **بثورة 23يوليو1952**

بعد ترحيل الملك فاروق عن مصر

أبقى عبد الناصر ابنه **فؤاد الثاني** ملكًا صوريًا لمصر، واتفق مع شركائه في الانقلاب من **الإخوان المسلمين** على تشكيل وزارة مدنية برئاسة **علي ماهر** كبرهان على صدقه وأنه موافقته على الانقلاب كانت لصالح مصر وضد الهيمنة الانجليزية على مصر وليس طمعًا

وفى سبتمبر 1952 تم إعلان الجمهورية وعُيّن **محمد نجيب كرئيس مؤقت للبلاد** – وهو لواء يحظى بقبول واسع لدى كبار الضباط في الجيش - وتم تشكيل حكومة برئاسة محمد نجيب.

في السلطة والنفوذ.

وبدأ عبد الناصر مخططه للإطاحة بالإخوان المسلمين والاستئثار بالسلطة، ووصل الاشتباك بين عبدالناصر والإخوان ذروته في أكتوبر 1954 بعد ما يعرف بحادث المنشية – الذي اعترف أعضاء في مجلس قيادة الثورة فيما بعد أن كان مدبرًا-؛ حيث اتهم عبد الناصر الإخوان بترتيب محاولة لاغتياله.

وفي 13 يناير عام 1954، صدر حكم قضائي بحل جماعة الإخوان وحظر نشاطها، وبدأت ملاحقة التنظيم قضائيًا وفتح عبد الناصر السجون أمام قياداته وأعضائه، فسجن عددًا كبيرًا منهم، وصدرت ضد بعضهم أحكام بالإعدام وضد آخرين بالسجن عشر سنوات أو الأشغال الشاقة.

ولم يلبث عبدالناصر طويلاً حتى أطاح بمحمد نجيب بعد أن أجبره على الاستقالة في 22 فبراير عام 1954، قبل أن يُصدِر مجلس قيادة الثورة بعدها بـ3 أيام قرارًا مهينًا بإقالته ادعوا فيه أنه أعطى لنفسه صلاحيات كبيرة وأنه لم يعلم بموعد الثورة إلا ليلة 23 يوليو من خلال مكالمة هاتفية ذهب بعدها للقاء عبدالناصر الذي سلمه زمام القيادة لكونه أكبر الضباط سنًا.

ولم يهدأ عبد الناصر حتى أطاح بأعضاء مجلس قيادة الثورة واحدًا تلو الآخر، وكان آخرهم رفيقه ووزير دفاعه وحامل أسراره عبد الحكيم عامر الذى اتُّهِم عبد الناصر فيما بعد باغتياله عن طريق السم، وبذلك احتفظ عبدالناصر بموقعه على رأس السلطة في مصر حتى وفاته عام 1970.

عبد الفتاح السيسي
جنرال مصر الجديد

يبدو أن الجنرال الجديد في مصر يسير على خطى سلفه ومثله الأعلى ببراعة شديدة، فوزير الدفاع المصرى عبدالفتاح السيسى الذى

أطاح بأول رئيس منتخب في تاريخ مصر في **3 يوليو 2013** الماضى

قد أعلن نيته للترشح للرئاسة بعد أن كان قد أعلن فيما سبق عدم ترشحه

وفيما يبدو للعيان أن طريق السيسي نحو مقعد الرئاسة قد صارت معبدة ولا يفصله عنه سوى إجراء الانتخابات في ظل مقاطعة أغلب قوى المعارضة الفاعلة في الشارع للحياة السياسية.

السيسى الذي برر انقلابه بالحفاظ على الوحدة الوطنية والاستجابة لإرادة الجماهير والحفاظ على الديمقراطية، **وأعلن سلفًا أنه غير طامح في السلطة** وبرهن على ذلك بتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور كرئيس مؤقت للبلاد، أعلن أن بلاده تخوض حربًا على الإرهاب الذي يبدو أنه المصطلح الذي يفضل أن يطلقه الجنرال على أنصار الرئيس المنتخب.

وتورطت قوات الجيش والشرطة منذ 3 يوليو في **مذابح دموية** ضد المعارضين للانقلاب راح ضحيتها ما يقرب من **3000 فرد** إضافة إلى أكثر من **20000 معتقل** سياسي بغطاء قضائي وانتهاكات جسيمة للحريات وحقوق الإنسان.

بينما يُحاكَم رئيس الجمهورية المنتخب بتهم متعددة أبرزها التخابر لصالح حركة حماس والهروب من السجن إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير.

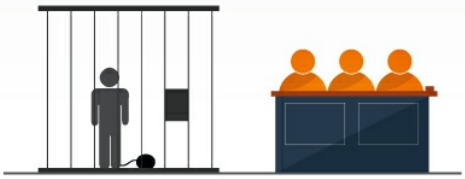

sasa سياسة POST